الدور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمعالم الأثرية

بن زغادي محمد

أستاذ مساعد بجامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر

منذ القدم ارتبط بناء شخصية الإنسان في أبعادها الأربعة : البدنية، الفكرية، النفسية والروحية بالعمران روحاً ومادةً فعلماء النفس ذهبوا في أغلب المواقف إلى إرجاع مشاكل بناء الشخصية إلى المسكن الذي نشاء فيه ذلك المرء، للأن الجسم البشري يحتاج إلى متطلبات أربعة ،أولاً بدنية: تتمثل في الشمس والهواء والمتعة البصرية،ثانياً:فكرية تتمثل في الهدوء والتركيز،ثالثاً:نفسية:تتمثل في الاستقرار والطمأنينة والسكينة رابعاً:روحية: تتمثل في الخشوع والإيمان، لذلك اهتمت جل الحضارات الغابرة بالجانب المعماري،فحضارة القرن الحادي والعشرين ركزت اهتمامها على العمارة،حيث استفادت من نتاج تجارب وخبرات الحضارات الغابرة في جميع الميادين، فالمبادئ التي اعتمدتها حضارة المصريين والرومانيين واليونانيين منطلقاً في مجال البناء والتشييد تحقق به تطوراً معمارياً في الحضارات اللاحقة كما أن نظرة المنظمات الدولية نحو المخلفات المادية قد تغيرت وأصبحت في عرف عصرنا تراثاً إنسانياً ملكاً للبشرية جمعاء، ونتيجة لليقظة الثقافية أصبح حماية التراث المادي من الأولويات التي تسهر عليها منظمة الأمم المتحدة، حيث عقدت المؤتمرات وسطرت القوانين والتوصيات من أجل الحفاظ الدائم على المعالم الأثرية لتبقى همزة وصلٍ بين ماضي الأمة وحاضرها. وإذا ما تصفحنا هذا العالم، نكاد لا نجد بقعة تخلو من بصمة الأسلاف، ففي الجزائر مثلاً تتواجد العديد من المعالم الأثرية ذات الأصل المختلف من فترة ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية مروراً بالفترة الرومانية والوندالية والبيزنطية مؤكدة على مدى الرقي والتطور الذي وصلت إليه تلك الحضارات كما أنه توجد سبعة معالم مصنفة في لائحة اليونسكو كتراث عالمي وهي: قلعة بني حماد، حضيرة الطاسيلي ناجر، وادي ميزاب بغرداية، تيمقاد بباتنة، القصبة بالجزائر العاصمة، جميلة بسطيف، تيبازة بحوضها الفينيقي.وإلى فترة قريبة أصبحت المعالم والمواقع التاريخية منبعاً وركيزة لأي بلد من بلدان العالم في تحقيق النمو ودفع قاطرة التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة كمرادف للمستمرة وإن كانت الاستدامة تعني الاستمرارية لكنها أوسع دلالة إذ تعتبر رؤية شاملة إستراتيجية لا تقع في وحل الشره وضيق الأنانية وهي كذلك الاستعمال المثالي لجميع مصادر الحياة للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل في الحاضر والمستقبل، كما أن مجالاتها متعددة من مجال ثقافي واقتصادي واجتماعي.و هي كذلك عملية داخلية تستند إلى الثقافة الخاصة بالبلد.

أ– الدور الثقافي:

لطالما كان تراث الأمم ركيزة أساسية من ركائز هويتها الثقافية، وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها؛ ولطالما كان التراث الثقافي للأمم منبعا للإلهام ومصدرًا حيويا للإبداع المعاصر ينهل منه فنانوها وأدباؤها وشعراؤها، كما مفكروها وفلاسفتها لتأخذ الإبداعات الجديدة موقعها في خارطة التراث الثقافي، وتتحول هي ذاتها تراثا يربط حاضر الأمة بماضيها، ويعزز حضورها في الساحة الثقافية العالمية،لذلك تعتبر المعالم الأثرية بما تحمله من بعدٍ تاريخي وجمالي شواهد ملموسة عمّا أبدعه الأسلاف في مضمار الفن المعماري،إذ تكتسب المقومات الأثرية قيمة ثقافية منفردة حسب كل أمة وذوقها الفني وانتمائها العرقي، ولقد عرف الأنتربولوجي « تايلور » TAYLOR الثقافة أنها ذلك الكل المركب من العقائد والفنون والأخلاق والعرف وسائر القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع[1]،كما عرفها« راد كليف براون» *RAD KLIFF BRAOUNE* بقوله أن الثقافة هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعرفة والمهارة والأفكار والمعتقدات والأذواق والعواطف وذلك عن طريق الاتصال بأفراد آخرين أو من خلال أشياء أخرى كما أنه يكتسب الأعمال الفنية. ويمكن التمييز بين نوعين من الثقافة الأولى مادية والتي تدل على كل الماديات التي يصنعها الإنسان في المجتمع لسد حاجياته.

أما الثانية فهي الثقافة اللاّمادية أو المعنوية وهي تتمثل في الأفكار والمعتقدات والعلوم والفنون والنمط المعيشي، هذا الأمر الذي نستشفه من خلال زيارة المعالم الأثرية التي تعتبر متعة ذهنية رفيعة فليست مشاهدة الآثار أو دراستها مجرد وسيلة للهروب من الحاضر أو التنقيب عن الماضي فقط ولكن هي بمثابة خطوة مهمة لفهم أنفسنا فبالتطلع إلى الوراء على طول الطريق الذي قطعته أمة من الأمم يكون فهمها أكبر لمستقبلها. وذلك باعتبار المعالم الأثرية سجلاً مرئياً بالغ الدقة، وتُعد الرغبة في ارتياد تلك الشواهد الأثرية المادية من قبل الإنسان قديمة، فقد قطع هيروديث آلاف الأميال للبحث بحماس عن تاريخ الشعوب التي اتصل بها[2]، وواصل الإنسان تلك الرغبة حتى الوقت الحاضر، كما أن المعالم الأثرية تعمل على تعميق الانتماء القومي، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية إضافة إلى أنها شواهد محسوسة تعين الباحث على دراسة تطور الحضارات والفنون عبر الزمن وهي مادة خصبة للبحث العلمي الأثري وكذلك لإغناء المعلومات التاريخية، لأنها تلقي الضوء ساطعاً على المستوى الحضاري والثقافي الذي عاش فيه الإنسان إبان فترة من الزمان مجسدة بذلك صورة للإنسان على المستوى الفكري والعقائدي وإمكانياته المادية وذوقه الفني في تشكيل عمائره، كما أنها لا تخلو من الموضوعية التي قلما اتصف بها مؤرخ أو غيره، لذلك كانت الوسيلة التي تضمن فهماً أكبر وصورة ذهنية أوسع عن إجمالي المعتقدات والانطباعات والأفكار التي خلفها القدامى، وهي تعمل كذلك على الترويح النفسي والجسدي ليعود المواطن إلى عمله أكثر نشاطاً وحيوية، ومن خلالها تلتقي ثقافات الشعوب لتنعش النفوس الباحثة عن التجديد والتير لدرجة أن وصفها المفكر بيفارنوس أنها " غذاء الروح والنفس"[3]،كما أنها تعزز من تجسيد الهوية الثقافية هذه الأخيرة مأخوذة من " هو " بمعنى جوهر الشيء وحقيقته إنها كبصمة الإنسان التي يتميز بها عن غيره. وتُعرّفُ الهوية أيضا بمعنى "التفرّد " فالهوية الثقافية تعني التفرّد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوكٍ، وميلٍ، وقيمٍ، ونظرةٍ إلى الكون والحياة.

إن مفهوم " الهوية " لا يجب أن يؤخذ بالبساطة العفْوية، إذْ لا يزال يلفه الكثير من الغموض، فهناك من المفكرين مَنْ يصل به الأمر إلى حدّ القول بأن الهوية لا وجود لها أصلا، ذلك أن الهوية الشخصية تُفترضُ أن يبقى الإنسان نفسه على مرّ الزمن،أمّا الهوية الجماعية فهي أكثر إشكالية إذ تفترض(التماثل التام) في:(نحن) الجماعية، بينما البشر مختلفون تبعا لطبيعة الظروف التي تكوّنوا في إطارها، وتبعا للبيئة التي يَحيْون فيها ومكوّناتها الحضاريةوالثقافية والاجتماعية، وهذا ما عبّر عنه الفيلسوف الفرنسي " ديول ريكور " بالقول:« .... إن أهواء الهوية متجذّرة فينا بعمق، وليس هناك أي شعب يعاني منها أكثر من شعب آخر.....».

الهوية الثقافية هي تعبير عن الحاجة إلى الاعتراف والقبول والتقدير للإنسان، كما هو في تفرده وتميزه. ففي الهوية الثقافية تشتغل جدلية الذات والآخر وتعيد كل جماعة بشرية تأويل ثقافها من خلال اتصالاتها الثقافية بماضي الأسلاف عبر ما خلفوه من عمائر ومدن ومصنوعات في مختلف مجالات الحياة، لذلك أمكن اعتبار الثقافة كائن جماعي حي يتحول ويتغير من الداخل على ضوء تغير المصادر النابعة من أسلافنا، ومن الخارج بفعل أشكال التأثير الخارجي الناتج عن علاقة الفرد بالمحيط.. وأيضا "كيان يصير، يتطور، وليست معطى جاهزا ونهائيا. وهي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، بانتصاراتهم وتطلعاتهم وأيضا باحتكاكها سلبا وإيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما.

كما تناول المفكر علي سالم فكرة الهوية من خلال علاقة الذات بنفسها وبالآخر وأكد أن المرء يولد بمفرده : ويموت بمفرده، لكنه لا يحيا إلا مع الآخرين وبالآخرين وللآخرين، ذلك أن الشعور الفردي لا ينطوي على أي انفصال مطلق عن عالم (الغير) الذي هو من مقومات الوجود الإنساني.

وأمام مختلف التأثيرات كالعولمة التي تعني هيمنة ثقافة واحدة ونهاية التاريخ والماضي،تبقى الشواهد الأثرية بما تكتسبه من مقومات ثقافية، السبيل الوحيد للحد من مثل تلك التأثيرات.

ب –الدور الاجتماعي:

تعتبر المعالم الأثرية والمواقع التاريخية بما تحمله من بعد تاريخي وحضاري ذاكرة جماعية للأمة، ككل فهي عبارة عن نشاط اجتماعي وإنساني مارسه الأسلاف وخلفوه كسجل اجتماعي مرئي لذلك كان لها دوراً اجتماعياً يبرز في النقاط التالية:

– تأمين وحدة التراب الوطني:

إن تواجد أي معلم في أي منطقة من الوطن يعتبر مرجعاً تاريخياً للوطن ككل.إذ يزيد من تماسك أفراد المجتمع لنفس الإنتماء الذي ينقله إليهم المعلم الأثري أو الموقع التاريخي الأمر الذي يزيد من وحدة التراب الوطني، ربما يكون الشعور بالانتماء، خصوصا هذه الأيام، إحدى أهم القضايا التي تتطلبها "المواطنة"،في اعتقادنا أن الانتماء بحاجة إلى "مرجعية" يعود الإنسان لها كلما شعر أنه بحاجة إلى مكان يضمه وناس تؤويه، لذلك عندما سألني أحد الزملاء عن الشعور بالانتماء، وهل يمكن أن نصنع هذا الشعور أم أنه موجود في قلوب وعقول الناس وما علينا إلا أن نكتشفه ونظهره على السطح، قلت له أن السؤال يصب في صلب فلسفة عملنا في مركز التراث العمراني، فهل نحن نعمل من أجل المحافظة على ما تبقى من تراثنا العمراني ونحاول أن نستثمر هذا التراث وننميه ونطوره كي يكون محطة سياحية جاذبة، أم أن دورنا أكبر بكثير وأن علينا مسؤولية وطنية كبيرة وهي إعادة الشعور بالانتماء إلى الأرض وإلى الوطن؟ ومع ذلك فإن هذا السؤال يحيلنا إلى سؤال آخر هو: هل لدينا المقدرة التي تجعلنا نقوم بهذا الدور؟ في اعتقادي الشخصي أن تحريك الشعور بالانتماء لا يعتمد على الإمكانات بقدر ما يعتمد على الإيمان بالفكرة، إذ مثلاً الزيارات المتكررة التي يقوم بها أبناء الوطن إلى أي معلم أثري مهما كان منعزلاً يجعله جزءاً لا يتجزأ من أرض الوطن.

– دعم النسيج القومي للمجتمع:

وذلك عن طريق الاحتكاك المتبادل بين أبناء المجتمع الواحد من خلال التقائهم في الزيارات السياحية لتلك المعالم والمواقع التاريخية حيث تزيد فرص التفاهم والتبادل الثقافي[4].

– زيادة تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية:

وهي مرتبطة بالنسيج القومي للمجتمع فمن المعروف أن قرار السياحة إلى الآثار من القرارات الجماعية وبالتالي يمثل قرار السفر عملية اتصال متكاملة بين أفرادا لأسرة،فجماعية القرار تحقق جماعية تنفيذه مما يحدث حواراً أسرياً وتقارباً اجتماعياً، نفس الوضع يتحقق في الرحلات الجماعية للجماعات والمؤسسات إلى تلك الآثار حيث يتدعم الفهم الثقافي والتقارب الاجتاعي.

– الترويح عن المواطنين وإزالة مظاهر التعب والإرهاق:

مما يجعلهم أكثر حيوية وذلك لارتيادهم المواقع والمعالم الأثرية. لا شكّ أن التراث يمثّل الذّاكرة الحيّة للفرد وللمجتمع ويمثّل بالتالي هويّةً يتعرّف بها الناس على شعْبٍ من الشعوب،كما أن التراث بقيه الثقافية،والاجتماعية يكون مصدرا تربويا وفنيا، وثقافيا، واجتماعيا، ذلكم أن تراكم التراث يُكوّن الحضارة، وتراكم المعلومات يُكوّن الذاكرة، وهذه الذاكرة بدورها كما تقول: الباحثة تمبل كريستين في كتابها «مدخل إلى دراسة السيكولوجية والسلوك»هي التي تمكّننا من فهْم العالم،إذ تربط بين خبرتنا الراهنة، ومعارفنا السابقة عن العالم وكيف مع مرور الزمن تحولت تلك الخبرات إلى إنتاجٍ جماعي يختزن بصمات الأفراد والجماعات،لذالك يمكن اعتبار كل معلم أثري جدار متين لحفْظ هويّتنا، ومحرّكٌ لنا في الاستمرارية والوجود.

إن فقدان التراث يعني فقدان الذاكرة، هذه الأخيرة التي تساعد على اتخاذ القرار،فالفرد الفاقد لذاكرته لا يستطيع أن يستدلّ على باب بيته، فكيف وحاله هكذا أن يستطيع صنع مستقبله، ويطوّر ذاته، ومثلما ينطبق هذا على الفرد ينطبق على الشعوب.

إن التراث الثقافي وكما هو معروف لدى الباحثين، والمختصين يحتوي على جانبيْن أوّلهما الملموس المادّي ممّا أنتجه السابقون من مبانٍ، ومدنٍ، وأدواتٍ، وملابس وغيره،وثانيهما التراث الغير الملموس كالمعتقدات، والعادات، والتقاليد، والطقوس، واللُغات وغيرها،وهو ما يُطلق

عليه الموروث الشعبي، فالحفاظ على هذيْن العنصريْن هو حفاظٌ على هويّة الأمّة وذاكرتها ويعني أيضا الحفاظ على المنتجات التي نستطيع من خلالها أن نقيس مستوى الحضارة لهذه الأمة أو تلك.

ج– الدور الاقتصـادي:

منذ الأمد البعيد،حظيت الآثار المعمارية بإحترام وتقدير الأمم الراقية، إذ يورد لنا الرحالة العربي عبد اللطيف البغدادي في كتابه ~الإفادة والاعتبار~،المُؤلف في القرن الثاني عشر للميلاد موقف السلطات في الدولة العربية الإسلامية بقوله: «... ومازالت الملوك تراعي بقاء هذه الآثار وتمنع من العبث فيها والعبث بها وإن كانوا أعداءاً لأربابها،وكانوا يفعلون ذلك حتى تبقى تاريخاً يتنبه به على الأحقاب، ومنها أنها تدل على شيءٍ من أحوال من سلف وسيرتهم وتوافر علومهم وصفاء فكرهم وغير ذلك وهذا كله مما تشتاق النفس إلى معرفته وتُؤثر الإطلاع عليه ..." [(5)]، من هنا تتجلى صفة الإنسانية في التراث، حيث يعتبر حلقة من حلقات الحضارة البشرية التي تمازجت وتكونت عبر التاريخ وتطور الأمر في وقتنا الحالي، إذ أمكن أن تتيح المدن التاريخية بمعالمها الأثرية عنصراً حيوياً للاستمرارية والاستقرار، فإرث الماضي يساعد على تنمية المستقبل،لذلك أصبح التراث المادي رافداً من روافد الاقتصاد للأي بلد من البلدان في هذا العالم،وذلك عن طريق السياحة،هذه الأخيرة التي ارتبط مفهومها بالمسافة التي يقطعها الإنسان من مكان إلى آخر أي أن السياحة كانت مجرد حركة تنقل أشخاص يرغبون في أداء مهام معينة[(6)]، أما العالم الألماني جوبير فرديلر فقد أعطى تعريفاً للسياحة بقوله: " السياحة ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة [(7)]، وفق الإحصائيات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية باتت السياحة الثقافية حوالى37%من إجمالي سوق السياحة العالمي، أي ما يوازي ثلث إجمالي النشاط السياحي في العالم، ما يشير إلى أن السياحة الثقافية أصبحت من أبرز أنواع السياحة، وأنها تنمو بشكل سنوي بمعدل 15%،تعتبر المنجزات الحضارية منذ القديم من أهم العناصر في عملية الجذب السياحي فهي تؤلف المادة الخام للصناعة السياحية التي تعتبر صناعة القرن الواحد والعشرين، فحسب وصف منظمة السياحة العالمية في تقريرها الصادر عام 2003 أحرزت المعالم الأثرية تفوقاً كبيراً في منظومة الاقتصاد العالمي مما جعل منها منافساً خطيراً لصناعتي البترول والاتصالات في نهايات القرن العشرين ،للأن الخلفية التاريخية والطراز المعماري الفريد،اللذان تحظى بهما يجعلها ذكريات تاريخية مرئية لحقب الحضارات القديمة، وهي بذلك تجلب ما يقارب 12% من السياحة الدولية، لذلك كانت جزءًا من الموارد الاقتصادية المهمة لأي دولة في العالم، إن المتتبع للتطور السياحي الدولي يستطيع الجزم بأن السياحة الثقافية ساهمت إيجاباً في اقتصاديات دول عديدة، فهي محرك قوي للمد السياحي الذي ينجر عن عائدات ضخمة، فمثلاً منطقة الشرق الأوسط زارها ما يقارب 30,41 مليون سائح حيث بلغت حصتهم السوقية 4,4% من حجم السياحة العالمية أما الإرادات السياحية التي حصل عليها فقد وصلت إلى 12,9 بليون دولار بنسبة 2,7% من الدخل السياحي العالمي ، وتشير المنظمة في تقريرها السنوي أن حصة مصر تمثل ربع حصة منطقة الشرق الأوسط، وفي الأردن يوفر القطاع السياحي بأنواعه ما يقارب 55 ألف منصب عمل حسب إحصائيات وزارة السياحة والآثار لعام 2003[(8)] ، ومثلاً بأوربا مجلس السياحة يتبع مجلس الحكومة،تأكيدا منهم على أهمية الدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد الوطني فبالسياحة تنشط بقية القطاعات الأخرى كالتجارة والصناعة بما فيها الحرف التقليدية والمواصلات والفنادق، وذلك عبر الوظيفة الاستهلاكية التي يقوم بها السائح، الأمر الذي يضمن دخول العملات الصعبة،ولهذا أمكن اعتبار الصناعة السياحية صناعة منظمة ومنضبطة شأنها في ذلك شأن الصناعات الأخرى،وحسب توقعات العالم الأمريكي جون نيزبت فإن اقتصاد العالم في القرن الواحد والعشرين ستقوده ثلاثة صناعات خدمية وهي صناعة الاتصالات،وصناعة تكنولوجيا المعلومات،وصناعة الخدمات السياحية،حيث أشارت مثلاً بعض التقارير أن هذه الأخيرة أصبحت أكبر صناعة تصديرية في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 8,4 بليون دولار، تليها صناعة السيارات بـ 61 بليون دولار وهي بذلك أكثر الدول إيراداً لهذا لم تعد السياحة تلك الرحلة التي يخرج فيها الإنسان لمدة معينة ليمضي وقتاً مريحاً بل أصبحت صناعة

خدمات ضخمة نمت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية على مستوى العالم لتصبح القاطرة التي ستقود النشاط الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة[9]،وتعمل السياحة بجميع أنواعها خاصة الأثرية على تنشيط الصناعات المختلفة ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالسياحة مثل الصناعة الحرفية، النقل، زيادة على ذلك تضمن إنفاق مالي للمناطق السياحية الأكثر استقطاباً للزوار وذلك لإجراء عملية ترميم وصيانة دورية، الأمر الذي يشكل انتعاشاً لتلك المناطق،ضف إلى ذلك فهي تعمل على التخفيف من حدة مشكلة البطالة في المناطق السياحية وذلك بخلق فرص عمل ترفع مستوى المعيشة لديهم، كما أن بعض المؤسسات السينمائية تعمد على إدماج المعالم الأثرية والمواقع التاريخية ذات الصبغة الحضارية ضمن الصناعة السينمائية باعتبارها تحمل إلى المشاهد صورة واقعية لما كان يحدث أيام الأسلاف على المستوى الاجتماعي والصناعي والعمراني ومن أمثلة ذلك ما قام به الإيطاليون في استخدام مدرج فيرونا الأثري لإخراج فيلم من العهد الروماني، حيث وضعت السلطات الأثرية هذا البناء تحت تصرف مؤسسة السينما التي بعثت الحياة الرومانية إلى المدرج من جديد وذلك من خلال إكمال زخارفه وتزويده بالتماثيل اللازمة المألوفة في العهد الرومان وقد تم ذلك بمواد خفيفة من الكرتون أو الخشب رسمت عليه العناصر المعمارية والزخرفة والتماثيل المفقودة أو التي يحتاج المشهد السينمائي إلى تجسيدها[10]،وهكذا كانت هذه الوظيفة أو الدور الذي تقوم به هذه الآثار عملاً جديداً من خلاله يمكن اكتساب دخل يحقق مبدأ إحياء المباني التاريخية وربطها بعجلة الحياة وذلك عبر الإنفاقات المالية التي تستفيد منها في مجال الترميم والصيانة الدورية، الأمر الذي يضمن بقاءها شاخصة على مر الزمان، وللصناعة السينمائية دور غير مباشر في مجال الدعاية الإعلامية لتصبح بذلك تلك المعالم الأثرية أكثر استقطاب سياحي. في حين باتت السياحة الثقافية تمثّل وفق الإحصائيات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية أيضاً حوالى37%من إجمالي سوق السياحة العالمي، أي ما يوازي ثلث إجمالي النشاط السياحي في العالم، ما يشير إلى أن السياحة الثقافية أصبحت من أبرز أنواع السياحة، وأنها تنمو بشكل سنوي بمعدل 15%

الهوامش

1. يوسفي (أمال) ، الممارسات الثقافية في الوسط الحضري، دراسة في البناء الاجتماعي لمدينة الغزوات، رسالة ماجستير، تخصص أنثروبولوجيا، معهد الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2002. ص: 24.
2. الظاهر(نعيم)، سراب (إلياس)، مبادئ السياحة، دار المسيرة، عمان، الأردن 2001، ص: 142.
3. الطائي(حميد عبد النبي) ، أصول الصناعة السياحية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط2، الأردن 2006، ص: 38.
4. محمد (الصيرفي)، التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر 2007. ص:51.
5. عبد القادر(الريحاوي)،المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق – سوريا 1972
6. الطائي(حميد عبد النبي)مرجع سابق ، ص: 38.
7. الظاهر(نعيم)، إلياس سراب، مرجع سابق، ص: 29
8. المرجع نفسه ، ص:25
9. الظاهر (نعيم) ، سراب(إلياس)، مرجع سابق، ص– ص: 79 – 80.
10. الريحاوي (عبد القادر) ، مرجع سابق، ص: 47